

(العلاقات الامريكية الهندية بعد الحرب الباردة)

م.م. حنان فالح حسن م.باحث. راغب فالح حسن

الكلمات المفتاحية(العلاقات الامريكية- الهندية - الحرب الباردة)

الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية

US-Indian relations after the Cold War

key words (relations- Indian- the Cold War)

Hanan Faleh Hassan

Ragheb Faleh Hassan

University of Mustansiriya - College
of Political Science

المخلص

(العلاقات الامريكية – الهندية بعد الحرب الباردة)

تتميز العلاقات الامريكية – الهندية بالتطور الواضح في مدة ما بعد الحرب الباردة بعد أن كانت تتميز بالشك والتوتر في مدة الحرب الباردة ، ولقد جاء هذا التقارب نتيجة لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية شكلت الاولويه في هذه العلاقات ، سيما وأن الهند من خلال تقاربها مع الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى تقوية موقعها الإقليمي وكسب طرف مؤيد في المحافل الدولية ، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الامريكية لجعلها بجانبها على حساب روسيا الاتحادية وذلك لمنعها من التقرب من الاخيرة.

Abstract

(US-Indian relations after the Cold War)

M. Hanan Faleh Hassan - Researcher: Ragheb Faleh Hassan

University of Mustansiriya - College
of Political Science

The US-Indian relationship is characterized by a clear development in the post-Cold War era, characterized by uncertainty and tension during the Cold War. This convergence came as a result of several political, economic and military considerations that were priorities in these relations. Seeks to strengthen its regional position and gain a pro-party in international forums, and in return, the United States seeks to make them at their expense at the expense of the Russian Federation to prevent them from getting closer to the latter.

المقدمة

أن تفكك الاتحاد السوفيتي من المسرح الدولي سمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتفرد كقوة عظمى ، لذلك سعت الهند لتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات ، فبدأ التقارب الأمريكي – الهندي يأخذ أبعاد جديدة ، بعد أن كانت الهند غير مكترثة بالسياسة الأمريكية في آسيا ، كما ذكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الاسبق (هنري كيسنجر) بقوله «عانى الأمريكيون في الماضي من صعوبة كبيرة في فهم طريقة القادة الهندوس في ممارسة السياسة الخارجية» .

وبالتالي فتفكك الاتحاد السوفيتي دفع الهند باتجاه إعادة صوغ لموقع الهند في البيئة الدولية ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن دون أن ننسى موقعها المحوري في السياسة الروسية ، وكان للهند ولا تزال سياسة انتشار اقتصادي في منطقة الجنوب الغربي في قارة آسيا ، وهي نفس المناطق الحيوية للسياسة الأمريكية ، يدفع أهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة آسيا في انها تحمل قوة مواجهة لروسيا الاتحادية ، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لكسب الهند الى جانبها ، فانقلت الهند من المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية الى الحليف القوي .

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية البلدين ، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الاحادية القطبية في عصرنا هذا ولها وزنها وثقلها في المجتمع الدولي ، أما الهند فهي دولة ذات موقع استراتيجي هام وذات ثقل أقليمي بفعل ما تمتلك من مساحة كبيرة وقدرات بشرية وامكانيات عسكرية مما يمكنها من البروز بشكل فعال على الساحة الاقليمية والدولية ، إذ تعد من الدول الصاعدة في آسيا .

فرضية البحث

تطرح الدراسة العديد من المشاكل وتحاول الاجابة عنها فهي تبحث أشكالية العلاقة بين دولتين متناقضتين من حيث الموقع الجغرافي ، كما أن العلاقات بين البلدين تواجه العديد من الضغوط

الدولية متمثلة بروسيا الاتحادية والصين على سبيل المثال ، ومن خلال ذلك تنبثق عدة تساؤلات أهمها :-

- ١- ماهي ابرز المتغيرات المؤثرة في العلاقات بين البلدين ، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي.
- ٢- ماهي ابرز اوجه التعاون بين البلدين .

منهجية الدراسة

أستعملنا في ميدان البحث ، المنهج الوصفي لمعرفة وعرض جميع جوانب العلاقات على اختلافها ، كذلك استعملنا المنهج التحليل النظمي لتحليل سلوك الدولتين وأهم المؤثرات في ذلك السلوك .

هيكلية الدراسة

اشتملت هيكلية الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، أذ أن المبحث الاول بعنوان (المتغيرات الداخلية المؤثرة في العلاقات الامريكية – الهندية بعد الحرب الباردة) في ثلاث مطالب ، المطلب الاول العامل التاريخي، والمطلب الثاني العامل الجغرافي، أما المطلب الثالث العامل الاقتصادي ، والمطلب الرابع النظام السياسي ، وجاء المبحث الثاني بعنوان (المتغيرات الخارجية المؤثرة في العلاقات الامريكية – الهندية) وبواقع ثلاث مطالب وهي المطلب الاول : المتغير الروسي ، المطلب الثاني : المتغير الصيني ، المطلب الثالث : المتغير الباكستاني ، وتناولنا في المبحث الثالث (مجالات التعاون في العلاقات الامريكية - الهندية) ، في ثلاث مطالب الاول : مجال التعاون السياسي ، والمطلب الثاني مجال التعاون الاقتصادي ، والمطلب الثالث مجال التعاون العسكري ، وتضمن البحث خاتمة لما توصلنا اليه من الدراسة .

المبحث الأول

المتغيرات الداخلية المؤثرة في العلاقات الامريكية – الهندية

المطلب الأول :العامل التاريخي

يقصد بالعامل التاريخي كل ما تتركه التجارب التاريخية والقيم والتقاليد الاجتماعية لمجتمع من المجتمعات من تأثيرات مختلفة في نوعية سلوك أعضائه، وكذلك في علاقاتهم المتبادلة من

جهة وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقويمهم للحاضر ونظرهم للمستقبل من جهة أخرى (١) ، كما تأثرت الشؤون الخارجية بالروابط والصراعات بين الدول في الماضي ، فضلا عن إن مبادئ العلاقات الدولية ترسخت عبر الممارسات الطويلة ، وان التاريخ هو افضل مختبر لفحص واختبار العلاقات بين الدول وبيان السبب والنتيجة في السياسات العالمية (٢) .

اي أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق في تفهم الظروف والمؤثرات التاريخية امرا ضرورياً لاستيعاب الملايسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في اشكالها المعاصرة فالروابط والصراعات والاحقاد التاريخية تعد من بين العوامل الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات الخارجية للدول (٣) ، كان لقليل من الامريكيين علاقات مباشرة مع الهند قبل الاستقلال الامريكي ومعظم الامريكيين كانوا لهم من التجار والمبشرين وموظفي القنصليات ، وزاد ذلك الاهتمام نتيجة الزيارات المتفرقة التي قام بها زعماء الهند البارزون للولايات المتحدة ، وخاصة زيارة (فيفا كاناندا) في التسعينيات من القرن التاسع عشر) واربنانار طاغور) في خمس مناسبات بين ١٩١٢ - ١٩٣٠م (٤) .

واثرت افكار (غاندي) في قلوب وافكار الشعب الامريكي ، وكان (نهر) معروفا معرفة طيبة في امريكا قبل سنة ١٩٤٧م على الرغم من انه لم يقم بزيارة الولايات المتحدة الامريكية الا في سنة ١٩٤٩م ، كانت صورة الهند لدى الامريكيين صورة مركبة تتكون من المشاعر المتعارضة عن غاندي وعن الفخامة والاحوال الاجتماعية والاقتصادية البشعة التي صورتها بكل حيوية (كاثرين مايو) في احد مشاهير الكتب (الهند امنا) ، كما كانت صورة امريكا لدى الهند صورة مركبة ايضا تعكس صورا عديدة متشابهة للتقدم المادي والرأسمالية المستغلة ، وإعلان الاستقلال والتفرقة العنصرية في الجنوب ، والامتنان لاهتمام امريكا بالكفاح من اجل استقلال الهند وعدم قبول صورة الهند كما صورها كتاب (الهند امنا) (٥) ، ومادامت الهند تحت السيطرة البريطانية فان سياسة الولايات المتحدة الرسمية هي الابتعاد الى حد كبير ، واصبحت هذه الحقيقة اقل تماسكا خلال الحرب العالمية الثانية ، فعسكر آلاف الجنود الامريكيين في الهند - ومعظمهم اماكن غير مرغوبة مثل كراتشي ، وكلكتا - وظهرت حكومة (المؤتمر القومي الهندي) تعرقل تحقيق اهداف المجهود الحربي المشترك في اسيا وتبذر بذور الاضطرابات فيما بعد ، ولذلك أبدت اهتمامها بالموقف في الهند مما ازعج البريطانيين وكسب تقدير زعماء الهند وشعبها ، ومنذ نهاية الحرب أخذ الهنود والامريكيون يعرف بعضهم بعضاً معرفة افضل، سواء على المستوى الرسمي او المستوى غير الرسمي ، في وقت شغلت فيه الدولتان مكاناً واضحاً في الشؤون الدولية (٦) .

في منتصف ستينات القرن العشرين توترت العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والهند حول نقد السياسة الامريكية في فيتنام ، ونقد الولايات المتحدة الامريكية لسياسات الهند الاقتصادية وسط اعتماد الهند المتزايد على العون الامريكي ومساعدات البنك الدولي ، وفي عام ١٩٦٦م قامت حكومة (انديرا غاندي) الحديثة العهد آنذاك نزولا منها عند نصح البنك الدولي وضغوط ادارة (جونسون) بتخفيض قيمة الروبية الهندية اول مرة منذ الاستقلال ، ولكن بعد مواجهة نقد داخلي حاد تخلت عن التحرر ومالت بدلا منه نحو الاشتراكية الحمائية^(٧).

لقد توترت العلاقة ايضا بين الولايات المتحدة الامريكية والهند بصورة متزايدة في عهد (انديرا غاندي) حيال قضايا اخرى ، ففي عام ١٩٧١م ، قام الرئيس الامريكي (نيكسون) بشجيع حكومة (يحيى خان) الباكستانية العسكرية على القيام بدور الوسيط في عملية التقارب مع الصين ، وشهد العام نفسه تدعيما لتحالفات القوى العظمى في شبه القارة الهندية ، حيث ابرمت الهند معاهدة صداقة مع السوفيت ، وامر الرئيس نيكسون حاملات الطائرات العاملة بالطاقة النووية ، تفودها حاملة الطائرات يو اس اس انتر بوايز ، بالتوجه لخليج البنغال في اثناء نشوب حرب هندية - باكستانية ثالثة ، وفي عام ١٩٧٤م عندما اجرت الهند تجربة نووية سلمية كونها ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار النووي ، ادى ذلك الى مزيد من الفجوة بين امريكا والهند^(٨).

كانت ولاية الرئيس الامريكي (كارتر) وقتاً للتقارب الهندو- اميركي بعد سنوات من العداء والاختلاف ، وكانت زيارته الى الهند سنة ١٩٧٨م الزيارة الاولى لرئيس اميركي منذ زيارة أيزنهاور سنة ١٩٥٩م^(٩).

وبالتالي يلاحظ ان العلاقات الامريكية - الهندي لم تكن وليدة اللحظة وانما كان لها تاريخ طويل تميز بالتقارب والتباعد بين الطرفين ، ولهذا التاريخ دور كبير في العلاقات فيما بين البلدين واصبح العامل التاريخي عامل من العوامل المؤثرة في العلاقات فيما بين البلدين .

المطلب الثاني/العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، ويرى المختصون في العلاقات الدولية ان العلاقة فيما بين الجغرافية والسياسة اوجدت ما أطلق عليه بعلم (الجيوبوليتك)^(١٠) ، أذ يقوم جوهر أو أساس الجيوبوليتيك على تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الاوضاع والتركييب الجغرافي ، والمعنى العلمي (للجيوبوليتك) هي السياسة

الجغرافية او سياسة المكان^(١١)، وعلى الرغم ما يشهده العالم من تطور في ميدان الاسلحة ووسائل الاتصال والمواصلات المعاصرة ، الا انه مازال – اي العامل الجغرافي _ محتفظا بأهميته ، اذ تتبع اهمية هذا العنصر من الدور الذي يوتر في توجهات سياسة الدولة ونظامها السياسي وفي التفكير الاستراتيجي لصناع قراراتها^(١٢)، نتطرق الى موقع الهند واهميته بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، اذ تقع الهند في الجنوب من قارة اسيا وتقع بين دائرتي عرض ٠٤، ٠٦ - ٣٧، ٠٦ شمالا وبين خطي طول ٠٧، ٦٨ - ٩٧، ٢٥ شرقا ، اي أنها عبارة عن مثلث منقلب راسه الى الاسفل وقاعدة الى الاعلى ، وتقابل الولايات المتحدة الامريكية في النصف الثاني من الكرة الارضية^(١٣) ، يحد الهند من الشمال كلاً من دولة بوتان والصين ، ومن الشرق بنغلادش وبورما ، ومن الشمال الغربي باكستان وافغانستان ، ومن الجنوب المحيط الهندي والبحر العربي^(١٤)، وبهذا يكون للهند موقع بحري متميز ، اذ غنمت شبه جزيرة الهند موقعا جغرافيا له أهميته الاستراتيجية فهي تتوسط نصف العالم الشرقي ، وتكون ممرا بحريا وجويا من الغرب إلى الشرق ، وتقع وسط امم عظيمه مثل روسيا والصين ، فضلا عن إطلالها على المحيط الهندي ، وتقع على مقربة من كل من اليابان وإندونيسيا ، وإيران ، وجمهوريةاتاسيا الوسطى وباكستان والخليج العربي وهما من أكثر المناطق في العالم حيوية وستراتيجية لقربهما من مصادر الطاقة الرئيسة في العالم (النفط في الخليج العربي والغاز في ايران وبلدان اسيا الوسطى) ، اذ تتمتع الهند بطريق مرور دولي اذ يمر نقل البترول من مناطق انتاجه في الشرق الاوسط والخليج العربي الى اكبر مناطق استهلاكه في اليابان والولايات المتحدة الامريكية واوروبا^(١٥).

أن سيطرة الهند على المحيط الهندي ادى الى تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الباردة جعل من موقع الهند في هذه الاستراتيجية اكثر اهمية مما كان عليه اثناء الحرب الباردة ، ولعل هذه الاهمية التي تتمتع بها الهند تجعلها في اولويات الرؤية الامريكية واستراتيجيتها وايضا امكانية الهند في ضرب التحالف الروسي –الصيني ، اذ ما حصل مستقبلاً^(١٦) ، وبالتالي يعدّ الموقع الاستراتيجي التي تتمتع به الهند عاملاً من عوامل التقارب الهندي – الامريكي ، وعامل من العوامل المؤثرة في تطور العلاقات فيما بين البلدين .

أذ قيل أن من بين المصالح المشتركة بين الهند والولايات المتحدة الامريكية التي دفعت الى تقوية العلاقات فيما بينهما هي الشراكة الاستراتيجية التي طرحت نفسها بين الطرفين ، وهناك العديد من التطورات الاستراتيجية جعلت من الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى الهند كشريك استراتيجي ومنها بروز الصين كعامل عسكري في منطقة الباسفيك وتنامي الشراكة

الاستراتيجية بين الصين وروسيا ، زيادة على تنامي الحركات والمنظمات الاصولية الاسلامية في آسيا الوسطى وافغانستان^(١٧).

المبحث الثالث/المتغير الاقتصادي

ان المتغير الاقتصادي يؤدي دوراً كبيراً في الحياة الدولية ، ولا يعد من قبيل المصادفة ان نجد ان اقوى دول العالم قديماً ، او في العصر الحديث هي اقواها اقتصادياً ، كما ان تاريخ العلاقات الدولية مليء بالمنازعات ، والاحداث المؤلمة التي كانت دوافعها اقتصادية بحته ، ولذلك فان اقتصاد الدولة يمثل عامل نزاع في العلاقات الدولية ، وعامل وحده، وعامل تدخل على مستوى علاقات الدول^(١٨)، اثر تفكك الاتحاد السوفيتي ومعه منظومة المعسكر الاشتراكي بدأت العلاقات الدولية تشهد مفاهيم جديدة وإرهاصات مختلفة اقتصادية وثقافية وسياسية طبعت حقبة مابعد الحرب الباردة ، فمثلا سادت مفاهيم مثل الاعتماد المتبادل ، توازن المصالح ، وتنسيق التنافس الاقتصادي والشراكة في قيادة النظام الدولي ، اذ النشاط الاقتصادي الهندي كان من نوع النشاط التعاوني وليس التصارعي^(١٩).

يعد المتغير الاقتصادي من العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الهندية فضلاً عن العولمة وفتح الاقتصاد الهندي المغلق وتدفق الاستثمارات الاجنبية ، ولاسيما الامريكية ، على الرغم من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها الهند في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، الا ان رئيس الوزراء الهندي آنذاك (نارسيما راو) الذي عرّف بمهندس الاصلاح الاقتصادي الهندي ، استطاع ان يبني سياسة اقتصادية جديدة تمثلت بمسارين اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الاجنبي ونتيجة لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة حققت الهند معدلات نمو وصلت الى ٧,٥% ، كما سجلت الهند عام ٢٠١٣ م اعلى معدل للنمو السنوي في العالم حوالي ٨% الا ان هذه الارقام تبقى بعيدة عن الواقع نظرا لعدد السكان الكبير تراجعت الهند الى المرتبة ل ١٢٠ عالمياً من حيث الدخل السنوي للفرد ، حسب ارقام البنك المركزي^(٢٠) ، فتجربة الهند الاقتصادية وانفتاحها على مايسمى اقتصاديات العولمة اذ عظمت من ايجابيات الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ورفعت التنمية البشرية لديها مستقيده من برامجها التعليمية اذ تحصل ١٧,٢ الهند على نحو ١٢ مليار دولار صادرات في مجال صناعة البرمجيات التي تستهدف بشكل اساسي خطط التنمية الهندية^(٢١) ، وفي عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بلغ حجم مدخل البرمجيات بليون دولار ، اما صادرات الهند عام ٢٠٠٤ م بلغ ١٨,٦٩ بليون دولار، فيما بلغ حجم الواردات ٣٣,٨٩

بليون دولار ، ووصل الناتج القومي الى ٦٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥ م ، فقد اعتمدت الهند سياسة خارجية تركز على اعتبارات المصلحة والمكاسب الاقتصادية ، بذلك لاقت سياسة الهند الاقتصادية النقدية والمنهج العلماني لحكومتها استحسان الادارة الامريكية الامر الذي عبرت عنه الولايات المتحدة الامريكية تعبيراً واضحاً لسياستها تجاه الهند^(٢٢) ، الازمات الاقتصادية التي اجتاحت الهند ادت الى دفعها للتوجه الى الولايات المتحدة الامريكية ، ونجد ذلك في تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندية في ديسمبر عام ١٩٩٣ م بان السياسة الهندية تتبع سياستها الاقتصادية والتجارية^(٢٣) ، لذلك قيل ان من بين المصالح المشتركة بين الهند والولايات المتحدة الامريكية التي ادت الى تقوية العلاقات بين البلدين هي رغبة الهند والولايات المتحدة الامريكية في تعزيز العلاقات الاقتصادية وبالأخص التجارية منها ، اذ تكمن في الهند فرص الاستثمار الامريكي في اسواقها الواسعة^(٢٤).

المطلب الرابع / النظام السياسي

تعد الولايات المتحدة الامريكية والهند من الدول الفيدرالية ، اي تشترك البلدين في طبيعة النظام السياسي لكلاهما ، فالولايات المتحدة الامريكية مرت بمراحل عديدة كان لها اثر كبير في نظامها السياسي ، فقد كانت قبل الاستقلال تتكون من ثلاث عشرة مستعمرة تخضع في جميع شؤونها الى التاج البريطاني مع تمتعها بشي من الاستقلال في بعض امورها الداخلية^(٢٥) ، وبعد ان خاضت هذه المستعمرات حروب التحرير ضد الدولة المستعمرة التي امتدت من ١٧٦٤- ١٧٧٦ ، استطاعت ١٣ ولاية امريكية توحيد سياستها ضد الحكومة البريطانية وتشريعاتها الاستعمارية ، وان تحقق استقلالها في ٤ تموز عام ١٧٧٦ م واقامت فيما بينها نوعاً من الاتحاد التعاهدي ، ثم اتجهت هذه الدول الى قيام اتحاد اقوى ، وفي عام ١٧٨٧ م تم الاتفاق على قيام الاتحاد الفيدرالي بين الدول الثلاث عشرة^(٢٦).

يتكون النظام السياسي الامريكي من ثلاث سلطات ، وهي السلطة التشريعية (الكونجرس) الذي يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويتكون مجلس الشيوخ من ممثلين اثنين لكل ولاية ، بينما يتضمن اعضاء مجلس النواب من قبل الناخبين في الولايات كافة^(٢٧). يتمتع الكونجرس الامريكي بدور مستقل في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الامريكية وابرز الادوار التي يقوم بها هي التصديق على المعاهدات والاتفاقيات والتصديق على الذين ترشحهم الادارة الامريكية لتولي المناصب الدبلوماسية ، والتصديق على تنظيم التجارة

الخارجية الى جانب التصديق على الميزانيات المخصصة لتمويل الانشطة الخارجية و اعلان الحرب وغيرها (٢٨)، اما السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الامريكية فإنها تمارس من قبل رئيس الجمهورية لان النظام السياسي المتبع هو النظام الرئاسي ، بمعنى أن رئيس الجمهورية هو الذي يتولى بنفسه ادارة شؤون الدولة الفيدرالية عوضاً عن رئيس الوزراء ، ويتمتع رئيس الجمهورية الامريكية باختصاصات كثيرة لأنه ينتخب مباشرة من قبل أبناء الشعب في الولاياتكافة ، فيقوم الرئيس بتعيين أو أقالة الوزراء بعد استحصال موافقة (الكونجرس) ، كما يحق له بعد موافقة مجلس الشيوخ بأكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين أبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الاخرى واختيار الموظفين الكبار والسفراء واعضاء المحكمة العليا (٢٩)، وتوجد في الولايات أيضاً محكمة عليا تختص بالنظر في جميع الحالات القانونية التي يمكن أن تظهر نتيجة تطبيق الدستور والقوانين الفدرالية والمعاهدات المعقودة أو التي تعقد مع الخارج (٣٠).

اما بالنسبة للهند ، فان النظام السياسي الهندي نظام علماني ديمقراطي فلم ينص الدستور على دين اساسي للدولة الهندية (٣١) ، الهند دولة فيدرالية تتكون من ٢٨ ولاية وسبعة اقاليم اتحادية ، الدستور الهندي اوضح بان الهند دولة اشتراكية علمانية جمهورية ديمقراطية ذات سيادة ، اي ان العلمانية الركن الاساسي لنظام الحكم فيها الى جانب الديمقراطية ، وفي كلمة لرئيس الهندالاسبق (فاجباي) عند زيارة الرئيس الامريكي الاسبق (بيل كلنتون) للهند عام ٢٠٠٠ م قال ((الهند هي اقدم حضارة في العالم لكنها حديثة النشأة ولكن الديمقراطية وحكم القانون والتعددية واستيعاب راي او وجهة نظر اخرى رسخت جذورها ولا يمكن اقتلاعها))(٣٢).

وقد اخذت الهند بنظام الحكم البرلماني على مستوى كل من المركز والولايات وبموجب هذا النظام ، تكون السلطة التنفيذية مسؤولة على نحو مباشر اما السلطة التشريعية المنتخبة ، والسلطة التشريعية مكونه من مجلسين في المركز ، ويملك صلاحيات لوضع القوانين والنقاش وفرض الضرائب وهو الرقيب على السلطة التنفيذية والمجلسان اللذان يتكون منهما _ اي السلطة التشريعية _ هي (لواك سابها) و (راجيا سابها) ، والاول هو المجلس الشعبي ، اذ ينتخب على اساس الاقتراع المباشر ، ومدته هي عادة ست سنوات ، وله الدور المهيمن في شؤون البلاد ، اما الثاني ، فينتخبه اعضاء الجمعيات التشريعية في الولايات ، ويمثل بذلك الولايات التي تولف الاتحاد ، ودوره ثانوي قياسا على المجلس الاول (٣٣) .

المبحث الثاني

المتغيرات الخارجية المؤثرة في العلاقات الامريكية – الهندية

المطلب الاول / المتغير الروسي

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فان العلاقات الهندية – الروسية مازالت تكتسب الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية واخذت الهند بصياغة رؤية شاملة لسياستها الاقليمية تركز على عدة محاور وتصب في خدمة الاهداف الهندية نحو تبوء مكانة القوة الاقليمية المسيطرة ، على الرغم من التقارب الهندي - الامريكي ، الا ان العلاقات الهندية – الروسية بازدهار مستمر و درجة عالية من التقارب الهندي – الروسي في جميع المجالات لاسيما المجال العسكري^(٣٤). اذ زودت روسيا الهند بالخبرة الفنية للمفاعلات النووية وهناك علاقات عسكرية بين الطرفين توجت هذه العلاقات زيارة الرئيس الروسي (بوريس يلتسن) الى الهند في شباط عام ١٩٩٥ م والتي تم بموجبها اتفاق على قيام روسيا بتزويد الهند بكافة انواع التقنية التكنولوجية^(٣٥).

وكان من اهم محاور الاتفاق بين الدولتين هي معارضة كليهما للنظام الدولي القائم على القطبية الاحادية وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على مجريات الامور على الساحة الدولية ، اذ تفضل الدولتان قيام نظام دولي متعدد الاقطاب لا يخضع لقوة واحدة بحيث يجعل هذا العالم اكثر فوضوية^(٣٦). فقد طرح رئيس وزراء روسيا الاسبق (يفجينى بريماكوف) في كانون الاول عام ١٩٩٨ م ، فكرة اقامة حلف ثلاثي يضم كلا من روسيا والهند والصين ، ناهيك عن تكوين حلف عسكري ، بل تطوير وتعميق العلاقات بين زوايا هذا المثلث^(٣٧) ، و تجسد هذا التحالف الاستراتيجي بانعقاد اول قمة صينية هندية روسية في (سان بطرسبرغ) في صيف عام ٢٠٠٦ كتب بعض المتخصصين الروس في الشؤون الخارجية ، بانه اذ دعى (لينين) ذات يوم الى حلف منهاض للغرب يضم هذه البلدان الثلاثة ، أشار إلى إن مثل هذا الحلف سيضم ٤٠% من سكان العالم و ٤٤% من مساحته و ٢٢% من ناتجه المحلي الإجمالي ، والطبيعة التحليلية لهذا التحالف نجد انه نواة سياسية من اجل الوصول للهدف الاستراتيجي حيث مثلت هذه النواة الأساس التي تواجهها مجموعة من القوى الكبرى في النظام الدولي بمرحلة تجاهل دور الكبار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، هذه الرسالة السياسية لها إمكانية التحول إلى المستوى الأمني الاستراتيجي ليشكل محورا عسكريا – استراتيجيا اذا ما استمرت الضغوط الأمريكية بتطويقها او تجاهل دور هذه القوى^(٣٨) ، في الوقت الذي تتخوف فيه الولايات المتحدة الأمريكية عن إمكانية قيام روسيا بتشكيل تحالف مثلث استراتيجي روسي – هندي – صيني ، اذ ان روسيا تعتقد ان هكذا تحالف يضم ثلاثة بلدان نووية قوامها اكثر من

٢,٥ مليار نسمة ، سيكون قادر على موازنة القوة الأمريكية في السنوات القادمة وكسر تفرد الولايات المتحدة بالنظام الدولي ، من خلال إنشاء تفاهم استراتيجي أسيوي يضم الهند روسيا والصين ، والانضمام الى رابطة (شنغهاي)^(٣٩) التي تعول عليها روسيا لان تكون قطب دولي مستقبلي^(٤٠).

لذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بعلاقات مهمة مع الهند بالفدر الذي لا يسمح للأخيرة بالتفريط بها في مقابل علاقات او تحالفات مع دول اخرى مثل روسيا ، فالهند تطمح لتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا ، تكون هي اي الهند ، الطرف الاهم فيه عن الاطراف الآسيوية الأخرى ، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع ان تعطي ضمانات اكبر للهند فيما يخص امكانية حصولها على مقعد دائم في الامم المتحدة اكثر من الاطراف الأخرى ومنها روسيا بالتأكيد في اطار مابات يعرف بإصلاح الامم المتحدة ، خاصة مجلس الامن ، وذلك من خلال الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ودورها الاساسي داخل مجلس الامن على القرارات الدولية ، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعرقلة اي تقارب روسي - هندي على الصعيد المنفرد لمنع الدولتين من المناورة على المسرح الدولي مما قد يؤدي الى الاضرار بالمصالح الأمريكية ويعرقل توجهاتها الرامية الى اعادة صياغة ملامح النظام الدولي^(٤١).

اما الهند فان لديهم تصوراتهم الخاصة بشأن العلاقات مع الروس وهم لا ينظرون الى روسيا الاتحادية الحالية بنفس الدرجة التي كان عليها الاتحاد السوفيتي السابق ، اذ يعتقدون ان روسيا الاتحادية الحالية هي التي خرجت منهكة من الحرب الباردة وان بلادهم هي من يمكن ان تتقدم الى درجة الشراكة مع القوى العظمى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية بينما تتراجع روسيا ، فضلا عن ذلك فان الهند ترى ان العلاقات مع روسيا الاتحادية لا ينبغي ان تكون على حساب علاقتها القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٢) ، فالولايات المتحدة الأمريكية تخشى تطورات علاقات التعاون والشراكة الامنية والاقتصادية بين روسيا وقوى آسيوية مثل الهند والصين واليابان^(٤٣).

المطلب الثاني / المتغير الصيني

تمتد حدود الصين لنحو (١٦٠٠٠) كم مع حدود ١٤ دولة مختلفة ، مما يمثل عبئاً أمنياً ، وتتقاطع مصالحها مع مصالح القوى المجاورة في عدة مناطق ، فهناك تقاطع في المصالح بين الصين وروسيا في اسيا الوسطى ، ومع اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإيران

وافغانستان وكوريا الشمالية^(٤٤). ولهذا الثقل الدولي المميز للصين فأنها عامل مهم في العلاقات الامريكية – الهندية ، كما ان الصين ترغب في تطوير علاقات افضل مع الهند بهدف موازنة نفوذ الولايات المتحدة الامريكية المتزايد في الهند^(٤٥). و تجسد هذا التطور في زيارة رئيس الحكومة الصينية (وين جيباواو) للهند في نيسان ٢٠٠٥ م عن حق بداية شركة استراتيجية بين العملاقين الاسيويين وهذه الزيارة مهدت في كانون الثاني ٢٠٠٥ م عندما ترأس نائب وزير الخارجية (وي داوي) وفدا صينيا توجه الى الهند في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ م التي تعد الاولى من نوعها منذ عشرة سنوات لتستأنف جولات التقارب والتفاهم بين البلدين ، ومنذ ذلك الحين تشهد العلاقات الصينية – الهندية دفنا جديدا بعد خمس عقود من الصراع العسكري والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي^(٤٦).

وعليه فقد تم تنحية الخلاف الحدودي بين البلدين بعد توقيع بروتوكولا لتنفيذ إجراءات بقاء الثقة في المجال العسكري على طول خط المراقبة الفصلي (LAC) واتفق الجانبان بموجبه على تجنب إجراء مناورات عسكرية تضم اكثر من ١٥,٠٠٠ جندي بالقرب من ال (LAC) وعلى ممارسة ضبط النفس اذا ما تواجه الجانبان على طول الحدود او اذا ما تم خرق المجال الجوي وقررا ايضا زيادة عدد الاجتماعات الحدودية سنويا^(٤٧).

اما الولايات المتحدة الامريكية ، فيقوم استراتيجيتها في اسيا على سياسة (توازن القوى) ومنع حدوث تقارب او تحالف بين القوى الأسيوية الاربعة الكبرى (اليابان والصين والهند وروسيا) ، وهي تملك من الإغراءات والعقوبات ما يوفر نجاحها حتى الآن فهي تسعى حالياً لإيجاد تعاون بين الهند واليابان بهدف احتواء الصين وعدم تقارب الأخيرة مع كليهما^(٤٨)، كما ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل وباستمرار على تغذية الاعتراض الصيني على دعم روسيا العسكري للهند ، وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وانظمة الدفاع خاصة ان الصين ترى بان بعض القوى الراغبة في عرقلة مسيرتها يريد ان يدعم الهند لتصبح قوة اسيوية موازنة للصين ، ومن ثم يقف في وجهها ويحد من قدرتها^(٤٩).

ومن الجدير بالذكر ان للهند علاقات تجارية مع الصين ، إذ أضحت الصين ثاني شريك تجاري للهند في السنوات الاخيرة حيث وصل معدل التبادل بينهما الى ١٣,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ م مقارنة بنحو ٣٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ م، ولعل مما ساعد على نجاح المسعى الهندي وجود رؤية صينية موازية تؤكد الحد من التنافس مع الدول المجاورة ، وإيجاد محاور للتعاون معها ، وفي هذا الخصوص حرصت قيادات كل من البلدين على إنهما شريكان وليسا متنافسين

و تجلت مظاهر هذه الشراكة في جانبين ، يتعلق احدهما بالتنسيق في قطاع الطاقة ، ويتعلق الجانب الثاني بافتتاحهما في تموز ٢٠٠٦ م لمنطقة التجارة الحرة بمعبر الحدود في منطقة التبت^(٥٠) ، وتعد مساندة الصين لأول مرة للمطالبة بمقعد دائم في مجلس الامن للهند واستعدادها لغض الطرف عن تقديم الهند ملاذاً امناً لعدوها اللدود- الداي لاما منذ عام ١٩٥٩ م مؤشرات على ان التطورات الاخيرة هي اكثر من مجرد تطور عابر في العلاقات بين البلدين^(٥١).

كما ان الولايات المتحدة الأمريكية صاغت سياسة توازنات خاصة للتعامل مع منطقة شرق آسيا تقوم على رصد صعود القوى فيها (الصين واليابان) وعلاقتها بالجارا الهند وعلاقتها ببعضهما البعض في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، فالولايات المتحدة تدرك ان تعايش القوى العظمى إلى جوار بعضهما البعض يمثل ظاهرة تبعث على عدم الارتياح في العلاقات الدولية ، إلى جانب ان التبادلات الاقتصادية بين الصين والهند بدأت تسير بخطى واثقة وبوتيره تنافسية عالية مما اثر وبشكل ملحوظ في الاقتصاد الأمريكي ، وكان لابد ان تتغير طبيعة هذه العلاقات بالصورة التي تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تأدية دور فاعل عبر التفاعلات الاقتصادية ، وانطلاقاً من هذه الروية بدأت الولايات المتحدة بممارسة سياسة أكثر تقرباً من الهند لمواجهة الاندفاع الاقتصادي للصين ، كذلك تسعى إلى اشتراك الهند أيضا في التفاعلات الاقتصادية في شرق آسيا^(٥٢).

وبالتالي ، وجدت الهند نفسها محصورة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وضرورة الحفاظ كالعادة على استقلالها ، وحاولت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين جذب الهند دائرتيهما تأسيسا على انها على الأرجح في سبيلها الى الظهور كقوة عظمى ثالثة تالية للصين خلال عقود ، تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالهند على امل ان تسدي خدمة بعدها ثقل توازن مناصر للولايات المتحدة الأمريكية امام الصين القوة الصاعدة^(٥٣).

المطلب الثالث /المتغير الباكستاني

تعد باكستان من اهم العوامل المؤثرة في سياسة الهند ، فالعلاقات الهندية الباكستانية في مد وجزر ما ان تستقر حتى تعود للتوتر ، ففي لقاء رئيس وزراء الهند (اتاك بيهار فاجباي) مع رئيس وزراء باكستان (نواز شريف) بنيويورك في ٢٣ ايلول من عام ١٩٩٨ م ، اسفرت بعدها عنأصدار (إعلان لاهور) في شباط عام ١٩٩٩ م خلال زيارة رئيس وزراء الهند (فاجباي) الى باكستان في ٢٠ / ٢ / ١٩٩٩ م والتوصل حول عدم نشوب حرب نووية^(٥٤) . الا انه في ١٤ اذار عام ١٩٩٩ م تأكد ان عدد كبير من المتسللين تسللوا خفية واحتلوا المناطق غير

المسكونه في قاطع كارجيل، ودارت حرب بين القوات الهندية والمتسللين المدعومين من لدن الجيش الباكستاني ، اذ بلغت خسائر القوات الهندية ٤٠٧ قتيلًا وأكثر من ثلاثة اضعافهم من الجرحى و ٧١٠ قتيلًا من قوات باكستان وهذه الاحداث نسفت مبادئ الاتفاق^(٥٥) .

ان الهيمنة او المكانة السياسية التي تتمتع بها الهند دفعت باكستان الى معادلتها عبر تكوين عمق استراتيجي سياسي خارج شبة القارة الهندية ، بنسج علاقات وتحالفات مع دول آسيويه ، ودول منظمة المؤتمر الاسلامي ، فضلا عن الدول العربية لكسب اصواتهم الى جانبها^(٥٦) ، وهذا ما اثار قلق الهند من التعاون الباكستاني مع الصين وتركيا وايران ، فضلا عن الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى والدول الاسلامية الاخرى ، وهذا العمل الجماعي يحقق عزلا للهند^(٥٧) ، ولتجاوز هذه العزلة عملت الهند على التقرب اكثر للعلاقات المتحدة الامريكية باعتبارها كقوة عظمى وسعت لتطوير علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية في كافة المجالات ولاسيما العسكرية بعد ان تقلصت الدوافع الامريكية السائدة لباكستان عسكريا في

تنافسها مع الهند^(٥٨) .

فالعداء التقليدي والمتجذر لدى الراي العام الهندي تجاه باكستان يتعذر معه لأي حكومة هندية مجرد التفكير في اتخاذ اية خطوات باتجاه حل اهم قضية تقف عائقا امام علاقات تعاون مستمرة بين الدولتين ، الا وهي قضية كشمير ، اذ ان الربح بالنسبة لاحد الطرفين يعني خسارة محققة بالنسبة للطرف الاخر^(٥٩) ، على الرغم من كون مشكلة كشمير مسالة اقليمية الا ان لها انعكاسات دولية ، فباكستان تحاول تعزيز موقفها بعدها دولة اسلامية كبيرة من حيث عدد السكان ، فمن هنا تحاول ان تجعل من الاسلام محورا من محاور سياستها الخارجية للحصول على دعم واسع من الدول الاسلامية بصورة عامة والعربية بصورة خاصة^(٦٠) .

ومن الجدير بالذكر ، لقد كان للنزاع الهندي - الباكستاني حول كشمير دور اساسي في التقارب الهندي - الامريكي اذ تدخلت الولايات المتحدة الامريكية من اجل حل النزاع من خلال الدور الامريكي النشط فقد استقبل الطرفان - اي الهند وباكستان - خلال العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ م زيارات لا حصر لها من لدن كبار المسؤولين الامريكيين الذين مارسوا ضغوطا ملحة من اجل الوصول الى نهاية سريعة لاستئصال جذور الارهاب من اراضيها^(٦١) .

المبحث الثالث

مجالات التعاون في العلاقات الامريكية – الهندية

اولا : المجالات السياسية

ان العلاقات الامريكية – الهندية بعد الحرب الباردة شهدت تطور ملحوظ ووصلت الى مستوى من التفاهم المشترك لم تصل اليه في اي وقت مضى ، وطبعا فان ذلك يعزى وبشكل كبير لانتهاء الحرب الباردة وما لذلك من اسقاطات على العلاقات الدولية بشكل عام ، اذ تحررت الكثير من القوى الدولية من توجهاتها الايديولوجية ونظام الاحلاف السائد آنذاك الذي كان يضع الولايات المتحدة والهند على طرفي نقيض^(٦٢) ، كل من الهند والولايات المتحدة الامريكية تعلم بحقيقة مصالح الطرف الاخر ، هذه المتغيرات اعطت الهند مبررا لتغيير سياستها الخارجية تجاه الولايات الامريكية ، فبدأ التقارب الهندي - الامريكي يأخذ ابعاد جديدة ، بعد ان كانت الهند تعد متفرجه في السياسة الامريكية بآسيا ، كما ذكر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية الاسبق (هنري كيسنجر) بانه عانى الامريكيون في الماضي من صعوبة كبيرة في فهم طريقة القادة الهندوس في ممارسة السياسة الخارجية ، فتفكك الاتحاد السوفيتي دفع الهند باتجاه اعادة صوغ لموقع الهند في البيئة الدولية وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية ولكن دون ان تنسى موقعها المحوري في السياسة الروسية^(٦٣) .

فقد بدأ التحسن التدريجي في العلاقات الامريكية – الهندية في عهد الرئيس الامريكي الاسبق (بيل كلينتون) الذي توجه بالتقارب مع الهند بعد نجاحها في تجربتها النووية عام ١٩٩٨ م^(٦٤) .

ان احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ م قربت العلاقات الامريكية – الهندية والداعية الى محاربة الارهاب ومكافحته من اجل تحقيق السلام الدولي ودخول الولايات المتحدة الامريكية المتمثلة بالإطاحة بنظام (طالبان) والقضاء على تنظيم القاعدة وتشكيل حكومة مدنية ، اثرت احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ م على مجريات العلاقات الامريكية – الهندية اذ عمقت اواصر تلك العلاقات عندما ادانت الهند الهجمات وسارعت الى تبني مشروع مكافحة الارهاب ، الا انه واجهت مصاعب

في تمريرة داخل البرلمان الهندي نتيجة لما راته المعارضة من وجود مواد بهذا القانون يمكن ان تؤدي الى انتهاك حقوق الانسان وحقوق الاقليات في الهند^(٦٥).

واشنطن تدرك وتقر بتنامي مكانة الهند الدولية واهمية التعاون بين البلدين لدعم السلم والامن الدوليين ، و اشارت في هذا الصدد وزيرة الخارجية الامريكية السابقة (كوندليزا رايس) لما يوحي بتغيير الموقف الامريكي حيال الهند وبالذور المحتمل لها في الشأن العالمي ، حيث قالت ، الهند سوف تصبح قريبا اكبر دول العالم في تعدادها السكاني ، وكذلك من اكبر خمس اقتصاديات في العالم ، وطبعا وبعدها قوة ناشئة عالميا فان الهند دعامة للاستقرار في اسيا التي تتغير بسرعة ، كما انها شريك استراتيجي للولايات المتحدة في مواجهة تحديات القرن الواحد العشرين^(٦٦).

قام رئيس الوزراء الهندي (سينغ) بزيارة الولايات المتحدة الامريكية والتقى سينغ مع الرئيس الأمريكي باراك اوباما في ٢٦/١١/٢٠٠٩م، في البيت الأبيض وتعهدت الحكومتان بتطبيق شراكة استراتيجية غير مسبوقه. ودعم الجو الايجابي لسلسلة من مذكرات التفاهم غطت الأمن العالمي ومكافحة الارهاب والشراكة الخضراء والاقتصاد والتجارة والزراعة والتعليم والصحة^(٦٧).

وتوثقت العلاقات بين البلدين بشكل اكبر مع وصول الرئيس الامريكي (باراك اوباما) الى الحكم في الولايات المتحدة الامريكية وزيارته للهند في ٢٥ - ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٥ م باحتفالها بيوم الجمهورية في عامة السادس والستين ، اذ قام البلدان اثناء هذه الزيارة بتقييم العلاقات الاستراتيجية الثنائية و تعميق العلاقات السياسية وفي المجالات كافة ، مؤكدا كل من الرئيس الامريكي (باراك اوباما) ورئيس وزراء الهند (ناريندرا مودي) على تأييد هما اعلان الصداقة الهندية الجديدة مع الولايات المتحدة الامريكية ، اذ اشاد هذا الاعلان بتعزيز

العمل على حفظ السلم والامن الدوليين^(٦٨)، كما ازداد التقارب السياسي ازاء القضايا الاقليمية والدولية وتنامي معدلات التبادل التجاري والعسكري الى مستويات غير مسبوقة^(٦٩).

المطلب الثاني

مجالات التعاون الاقتصادي في العلاقات الامريكية - الهندية

تحسنت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والهند بشكل بارز منذ عهد الشك والتوتر الذي ساد فترة الحرب الباردة ، و تحقق هذا التحسن بفعل عوامل عدة ، فمع نهاية الحرب الباردة لم تعد الهند مقيدة بعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي ، وبذلك ازال حازماً مهماً كان يحول دون تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية ، أضف الى ذلك أن تحول الهند نحو الاصلاح الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين ، والانفتاح التدريجي للاقتصاد والاسواق الذي أدى الى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي ، قد أسهم في جعل البلاد قوة اقتصادية عالمية فاعلة ورئيسية ، وهذا بدوره أتاح الكثير من الفرص لتأسيس علاقات اقتصادية وتجارية وثق وأكثر انتاجية بين الولايات المتحدة الامريكية والهند^(٧٠) ، اي أن الولايات المتحدة الامريكية ومع مطلع القرن الحادي والعشرين أولت أهمية كبيرة للهند كسوق لامدادها بالخبرات التكنولوجية ، بينما سعت الهند لتوسيع نطاق الاستثمار الامريكي في البنية التحتية والتكنولوجيا الزراعية ، وتوسيع صادراتها لولايات المتحدة الامريكية ، وحققت نجاح كبير في ذلك ، كما ازداد التقارب السياسي ازاء القضايا الاقليمية والدولية وتنامي معدلات التبادل التجاري والعسكري الى مستويات غير مسبوقة^(٧١) ، إذ بلغ حجم التجارة المتبادلة بين الهند والولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٨م ، نحو ٤٠ مليار دولار^(٧٢) ، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى ما يقارب من ٦٠ مليار دولار ويتوقع ارتفاعه الى نحو ١٥٠ مليار دولار في السنوات الست القادمة^(٧٣) .

ونوع من تطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند ، هي زيارة وزير الخزانة الأمريكية (تيموثي جينتر) للهند في عام ٢٠١٠م ، واصطحب معه مسؤولون من وزارة الخزانة و (دونالد كون) نائب رئيس مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي ، وقال المسؤولون أن الهدف من الزيارة تعميق العلاقات الاقتصادية بينهما^(٧٤) .

بما أن الهند تعدّ اليوم في المرتبة السادسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم ، وكما هو الحال في بقية أنحاء آسيا ، ثمة تباشير تفيد بان النفط سيغدو الهاجس الرئيسي للاستيراد ، فتحسن العلاقات الاستراتيجية الأمريكية – الهندية يحمل في طياته مضامين تهم علاقات الطاقة ، وقد يؤدي هذا التحسن الى التنافس أو التعاون في هذا المجال المهم ، ويتم النظر بشكل عام الى مسائل الطاقة بين الدولتين في سياق التوجه التعاوني المعقول الذي سلكته العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية – الهندية والى الآن ، عما هذا التصور على تخفيف احتمالات حصول أي نوع من المنافسة والمزاومة قد ينشأ على امدادات الطاقة ومسائلها ، ومع ذلك ، لاتخشى الولايات المتحدة الأمريكية الجهود التي تبذلها الهند في مجال أمن الطاقة ، وبالتالي لا حاجة مستقبلاً الى ادارة مثل هذه المخاوف حين تسعى الهند الى الوصول بعيداً الى امدادات طاقة جديدة في أنحاء المعمورة^(٧٥) .

المطلب الثالث

مجالات التعاون العسكرية في العلاقات الأمريكية – الهندية

ادت الحروب المتكررة بين الهند وباكستان ، وما ترتب عليها من دخول البلدين في سباق تسلح ، وصل ذروته بالتجارب النووية للبلدين في ايار عام ١٩٩٨ م ، فقد عكست هذه التجارب شعوراً بالحذر والخوف لدى الطرفين ، وخصوصاً الهند المحاطة بالصواريخ من باكستان

والصين ، وتعكس التجارب النووية حالة من الدفاع عن النفس في ظل انعدام الخيارات الاخرى ، وخصوصا مع تزايد التعاون بين باكستان والصين^(٧٦).

وبالمقابل تزايد التعاون العسكري بين الهند والولايات المتحدة وتم التوقيع في نيسان ٢٠٠٢ م على اتفاقية قيمتها ١٤٦ مليون دولار لتزويد الجيش الهندي برادارات امريكية ، فضلا عن المناورات العسكرية المشتركة مثل تلك التي تمت في منتصف ايار ٢٠٠٢ م ، هي الاولى منذ ٣٩ عاما^(٧٧). وفي ايلول من نفس العام كان هناك مؤتمر في نيودلهي تمت فيه مناقشة تفاصيل طلب الهند لنظام مضاد للصواريخ ، كانت الهند تأمل بالحصول على نظام أرو (السهم) الاسرائيلي ، لكن ذلك كان بحاجة لموافقة الولايات المتحدة الامريكية لان النظام يعمل يعمل بتقانة امريكية ، وبدأ ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع حرمان الهند من ذلك النظام ، كما كانت هناك ايضا مناورات بحرية هندية - امريكية مشتركة في المحيط الهندي سنة ٢٠٠٢ م ، كانت ذلك محفزا للبحرية الهندية التي لم تكن قد أدت حتى ذلك الوقت سوى دور ثانوي بين القوات المسلحة الهندية ، في سنة ١٩٩٥ م ، كان تعداد افراد البحرية الهندية ٥٥,٠٠٠ رجل ، ويمكنها نشر بضع عشرات السفن فقط ، بما في ذلك حاملتا طائرات صغيرتان مع ٦٤ مقاتلة ، اضافة الى ١٥ غواصة و ٤٠ زورقا سريعا ، لم يكن ذلك بالتأكيد كافياً بالنسبة لتجربة اعالي البحار ، وكانت القوة صغيرة جدا حتى لحراسة سواحل الهند التي يبلغ طولها حوالي ٧٦٠٠ كيلو متر ، علاوة على ذلك ، تمتلك الهند رصيفا قاريا كبيرا مع موارد نفطية وغازية قبلة الساحل ، ومجموعة من الجزر البعيدة التي ينبغي ان تحميها البحرية الهندية ، والتعاون مع امريكا ، تستطيع تلك البحرية تحقيق طموحها ، كانت الترتيبات مفيدة للطرفين ، لان الولايات المتحدة الامريكية بحاجة للمساعدة في المحيط الهندي الشاسع الذي يضم مسارات بحرية بالغة الاهمية لنقل السلع والنفط والغاز للعديد من الدول^(٧٨).

لقد تم في عام ٢٠٠٥م، التوقيع على اتفاقية دفاع بين الولايات المتحدة الامريكية والهند

^(٧٩)، وفي تموز من نفس العام قام رئيس الوزراء الهندي (مانموهانسنغ) بزيارة

واشنطن من اجل عقد اتفاقاً نووياً ، يتضمن الاتفاق أن تتم معاملة الهند – رغم عدم توقيعها معاهدة منع الانتشار النووي – كقوة نووية مسؤولة ، ويتضمن ذلك حصولها على تقانة أميركية في ما يتعلق باستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية ، تبع ذلك مفاوضات تفصيلية ، كانت هيئة الطاقة النووية الهندية تخشى أن يقود ذلك الى الاعتماد على التقانة الامريكية مما قد يلحق الضرر بالهند في المستقبل ، وكان الرئيس الامريكي السابق (بوش) على اطلاع على تلك التحفظات ، ولكنه قال أثناء محادثاته مع رئيس الوزراء الهندي (مانموهانسنغ) خلال زيارته أنه يريد توقيع الاتفاق ، وانه غير مهتم بالتفاصيل الصغيرة ^(٨٠)، هذا الى جانب اتفاق التعاون النووي المدني التاريخي في عام ٢٠٠٨ م ، الذي عدّ محور التجول الذي شهدته العلاقات بين البلدين ، وسمح هذا الاتفاق للهند بالدخول الى النادي النووي العالمي ، على الرغم من رفضها توقيع معاهدة حظر أنتشار السلاح النووي ^(٨١).

الخاتمة

يتضح مما سبق ، أن العلاقات الامريكية – الهندية بعد أنتهاء الحرب الباردة أكتسبت المزيد من التقارب ، كما ان المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية شكلت الاولوية في هذه العلاقات ، لاسيما وان الهند من خلال تقاربها مع الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى قوية موقعها الاقليمي وكسب طرف مؤيد في المحافل الدولية، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى جعلها الى جانبها على حساب روسيا الاتحادية وذلك لمنعها من التقرب من روسيا الاتحادية .

أن واشنطن تبدو أكثر حرصاً على استقرار علاقاتها مع الهند في الوقت الراهن ، وربما أكثر من أي وقت مضى في ظل تصاعد الصراع على مستقبل منطقة جنوب آسيا وعلاقتها بالعالم ، في المقابل فإن نيودلهي تدرك أهمية الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي منحت الهند أسرار غير مسبقة في مجال التكنولوجيا النووية ، واصبحت واشنطن مزوداً مهماً للأسلحة المتطورة الى نيودلهي .

وأذا كانت الهند تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعى الى إيجاد موطئ قدم لها بما تملكه من مقومات بشرية ومادية وجيوبولتيكية ، فان واشنطن بدورها بنيت علاقاتها مع الهند على هذا الاساس ، والارجح أن كلا البلدين بحاجة الى بعضهما ، فواشنطن من جهتها لا يمكنها تجاوز الدور الهندي في اطار جهودها لمنع روسيا من التحالف مع الهند ، ومن جهة ثانية الحد من طموحات الصين التي باتت تقترب من صناعة قطبية ثنائية طالما أفنقدها العالم طويلاً .

الهوامش

- (١) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،الدار الجامعية للطباعة والنشر،جامعة بغداد، ٢٠٠٩ ،ص٧٩
- (٢) سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية،دار وائل للطباعة والنشر،عمان ،٢٠٠٠م،ص ١٢٧- ١٢٨ .
- (٣)اسماعيل صبري مقلد،العلاقات الدولية والسياسية دراسة في الأصول والنظريات ،ذات السلاسل للطباعة والنشر،ط،الكويت، ١٩٨٧م،ص ١٤ .
- (٤) بالمرنورمان،النظام السياسي في الهند ،ترجمة :محمد فتح الله الخطيب، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة، ١٩٦٥ م،ص ٣٦٣ .
- (٥) نقلاً عن : بالمرنورمان،المصدر السابق،ص ٣٦٣ .
- (٦) المصدر نفسه،ص ٣٦٥ .

- (٧) جيسوناً . كيرك، اللوبي الهندي والاتفاقية النووية - الامريكية - الهندية، مجلة دراسات عالمية، العدد ٨٢ ، ٢٠٠٨ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة، ص ١٩ .
- (٨) جيسوناً . كيرك، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩ - ٢٠ .
- (٩) ديثمروذر موند، الهند نهضة عملاق آسيوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨م، ص ص ٨٨-٨٩.
- (١٠) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١ .
- (١١) نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتك، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، العراق - بغداد، ٢٠١٤م، ص ص ٣٢ - ٣٣ .
- (١٢) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م، ص ١٠٧ .
- (١٣) رقية علي عبود الوكيل، السياسة الخارجية الهندية ما بعد الحرب الباردة دراسة في دور المعرضة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩م، ص ٣٧ .
- (١٤) فريد منشد المالكي، الدور المستقبلي للهند على صعيد آسيا والمحيط الهندي، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٩٨م، ص ٣ .
- (١٥) رقية علي عبود الوكيل ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ .
- (١٦) حسين معلوم ، الاستراتيجية الامريكية في وسط اسيا الواقع والافاق ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠١ م ، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ص ٨٩ .
- (١٧) اسراء شريف الكعود ، الهند ومستقبل علاقاتها الدولية ، مكتبة الغفران للطباعة والنشر ، العراق- بغداد، ٢٠١١م، ص ١٠٧ .
- (١٨) عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ٢٠١٢م، ص ١٨٧ .

(١٩) هانكباندي ، الهند وخمسون عاما من الاستقلال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ م ، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ص ١٦٧ .

(٢٠) رقية علي عبود الوكيل ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣ .

(٢١) عبد الحافظ الصادي ، الهند والمسألة النووية لاتنازلات ، شؤون سياسية اسيا متاح على الرابط Islam.online.com

(٢٢) رقية علي عبود الوكيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ .

(٢٣) مالك دحام متعب الجميلي ،العلاقات الهندية الإسرائيلية ،وأثرها على الوطن العربي ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ م،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٣ م، ص ١٠١ .

(٢٤) إسرائ شريف الكعود ،الهند ومستقبل علاقتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ .

(٢٥) حافظ علوان حمادي الدليمي ، النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ،دار وائل للطباعة والنشر،الاردن،عمان، ٢٠٠١ م، ص ٢٥٧ .

(٢٦) المصدر نفسة، ص ٢٥٧ .

(٢٧) نوري طالباني،حول مفهوم النظام الفدرالي، مؤسسة موك ريانى للطباعة والنشر، اربيل ٢٠٠٥ م، ص ٢٦ .

(٢٨) عبير بسيوني عرفة علي رضوان ،السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ،دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١ م، ص ٢٥ .

(٢٩) نوري طالباني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ .

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٩ .

(٣١) محمد سعيد ابو عامود ،الديمقراطية في الهند الواقع والمستقبل والمستقبل ،مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٤٦ ،اكتوبر ٢٠٠١ م، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة،ص ٧٠ .

(٣٢) نقلاً عن : رقية علي عبود الوكيل،مصدر سبق ذكره، ٤٥ .

(٣٣) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩١ م،ص ٢٠٢ .

(٣٤) رقية علي عبود الوكيل، مصدر سبق ذكره،ص ١٠٨ .

(٣٥) نادية فاضل عباس ،اتفاقية التعاون الروسي - الهندي،اوراق اسبوية،العدد ٧٧ ،السنة الثالثة ، تموز ٢٠٠١ م،جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية .

(٣٦) رقية علي عبود الوكيل،مصدر سبق ذكره،ص ١٠٩ .

(٣٧) يفجينبير يماكوف،العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق ،ترجمة :عبد الله حسن، مكتبة العبيكان للطباعة والنشر،الرياض، ٢٠٠٤ م،ص ١٤٥ .

(٣٨) مهدي علي مهدي ،تطور العلاقات الامريكية - الروسية منذ عام ٢٠٠٣ م - الواقع وافاق المستقبل،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النهريين،كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢ م،ص ٢٤٣ .

(٣٩) منظمة شنغهاي : تأسست عام ١٩٩٦ مابين كل من (روسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزيا والصين وازبكستان) تهدف الرفاهية شعوب آسيا الشمالية والوسطى ،للمزيد ينظر،عاطف معتمد عبد الحميد ،استعادة روسيا مكانة القطب الدولي،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، ٢٠٠٩ م،ص ١٠٤ .

(٤٠) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي،دارالكتب العلمية للطباعة والنشر،العراق - بغداد، ٢٠٠٣ م،ص ٩٩ .

(٤١) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره،ص ١٠٠ .

(٤٢) وليد محمود احمد،توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ م، مجلة دراسات اقليمية ، العدد ٣٣ ،جامعة الموصل، ٢٠١٣ م،ص ٢٩٠ .

- (٤٣) هالة خالد حميد، الدور الاقليمي والدولي لروسيا الاتحادية في عهد يلتسن، مجلة قضايا سياسية، العددان (١٩-٢٠)، ٢٠١٠م، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، ص ١٩٣.
- (٤٤) عباس فاضل عباس، العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي بعد عام ٢٠٠٠ م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤ م، ص ١١٩.
- (٤٥) سنية أفقي، الصين والهند من التنافس الى التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧ م، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، ص ١١٤.
- (٤٦) مهدي علي مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.
- (٤٨) احمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧ م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص ١٢٣.
- (٤٩) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.
- (٥٠) عبد الرحمن عبد العال، الهند مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧ م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص ١١٣.
- (٥١) سنية أفقي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.
- (٥٢) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨ - ١٦٩.
- (٥٣) نزار الربيعي، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٣ م، ص ٤٢٩.
- (٥٤) رقية علي عبود الوكيل، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.
- (٥٥) فينوناتاند، الابعاد السياسية والعسكرية لعملية فجاياكارجيل، ترجمة: محمد علي احمد فواد، سلسلة دراسات م ترجمة، العدد الثالث، حزيران ٢٠٠٠ م، دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ص ١.
- (٥٦) رقية علي عبود الوكيل، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢- ٨٣.

- (٥٧) هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان ازاء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، دراسات دولية، العدد الثاني، اذار ١٩٩٣ م، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص ١٥٧ .
- (٥٨) اسراء شريف الكعود، الهند ومستقبل علاقاتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦ .
- (٥٩) رقية علي عبودا لوكيل، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ .
- (٦٠) هاني الياس خضر الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧ .
- (٦١) رقية علي عبودا الوكيل، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ .
- (٦٢) مجموعة باحثين ، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود ،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،لبنان، ٢٠٠١ م، ص ١٨٧ .
- (٦٣) رقية علي عبودا الوكيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤ .
- (٦٤) سرى ثامر هادي محمد ،العلاقات الروسية – الهندية لواقع والافاق المستقبلية رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة المستنصرية،كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦ م، ص ١٧٧ .
- (٦٥) اسراء شريف الكعود ،مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ .
- (٦٦) مجموعة باحثين،مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧ .
- (٦٧) زيارة سينغ تدعم العلاقات الهندية الأمريكية ولكن تبقى بعض الخلافات، على الرابط الإلكتروني : <http://arabic.people.com.cn/31663/6824614.htm>
- (٦٨) سرى ثامر ،مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨ .
- (٦٩) المصدر نفسه، ص ١٧٨ .
- (٧٠) ميكالهيربرج،مثلث مصالح الطاقة الاستراتيجية : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية المنظور الأمريكي ،منكتاب (الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبوظبي - الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨ م، ص ٥٠٣ .

- (٧١) كريم سعيد، الهند وأمريكا ... تداعيات التصعيد ومستقبل العلاقة، مصدر سبق ذكره.
- (٧٢) دلناز ايراني، وزير الخزانة الامريكى عزز العلاقات التجارية مع الهند، قناة BBC، على الربط الالكتروني. WWW.BBC.COM.
- (٧٣) العلاقات الامريكية - الهندية، قناة روسيا اليوم، على الرابط الالكتروني :
www.arabic.rt.com
- (٧٤) المصدر نفسه.
- (٧٥) ميكالهير برج، مثلث مصالح الطاقة الاستراتيجية : الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية المنظور الامريكى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٥.
- (٧٦) ستار جبار علاي، البرنامجالنوويالباكستانيوالتحدياتالاقليميةوالدولية، مجلة المرصد الدولي، العدد العاشر، ايلول ٢٠٠٩ م، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٢٦ .
- (٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٦ .
- (٧٨) ديمتروذر موند، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠ .
- (٧٩) كريم سعيد، الهند وأمريكا ...
تداعيات التصعيد ومستقبل العلاقة، المركز العربي للبحوث والدراسات، الاربعاء ٢٠١٤/٢/١٩ م، على
الرابط الالكتروني: http:// android. Applaction. com. Sec
- (٨١) ديمتروذر موند، مصدر سبق ذكره، صص ٩٠-٩١.
- (٨٢) سرى ثامر هادي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.